عبر الاتصال المرئي

الكويت تشارك في الاجتماع الاستثنائي للجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي

شاركت الكويت في الاجتماع (118) للجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة التعاون التجاري بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ترأست وكيل وزارة المالية أسيل السعد المنيفي الجانب الكويتي المشارك في الاجتماع والذي أقيم عبر الاتصال المرئي.

وعقد الاجتماع برئاسة وزير المالية بسلطنة عمان – رئيس الدورة الحالية – سلطان بن سالم الحبسي، بحضور وزير دولة الإمارات العربية المتحدة للشؤون المالية محمد بن هادي الحسيني، وزير المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية بالمملكة العربية السعودية محمد بن عبدالله الجدعان، ووكيل وزارة المالية بدولة قطر خلف بن أحمد المناعي، ومشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف.

أسيل السعد المنيفي

وتم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات الاقتصادية والتي تصب في الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود، ويأتي في مقدمة المواضيع الإحاطة بالقرارات الاقتصادية الصادرة من المجلس الأعلى في دورته الثالثة والأربعين، كما تضمن جدول الاجتماع مذكرة الأمانة العامة بشأن استكمال ما تبقى من خطوات لقيام الاتحاد الجمركي وفق برنامج زمني محدد قبل نهاية عام 2024، وتمت مناقشة اعتماد ميزانية هيئة الاتحاد الجمركي، ومذكرة الأمانة العامة بشأن استكمال وتنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة، وفق برنامج زمني محدد قبل نهاية عام 2024.

كما تم خلال الاجتماع الإحاطة بالقرارات الاقتصادية الصادرة من المجلس الوزاري في دورته الـ (154)، ومناقشة مذكرة الأمانة العامة بشأن التقرير النهائي لحالة المفاوضات مع الصين، ومناقشة مذكرة الأمانة العامة بشأن صلاحيات الفريق التفاوضي وآلية عمله.

التحفظ والحذر يهيمنان على حركة الأسعار

"ساكسو بنك": تحديات عديدة تواجه قطاع السلع الأساسية خلال الربع الأول من 2023

أوضح أولي هانسن، رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك، في تقريره الاقتصادي الأخير أن التحفظ والحذر هيمن على حركة الأسعار في قطاع السلع الرئيسية خلال مطلع عام 2023، حيث نأمل أن يكون هذا العام أكثر استقراراً من العام الماضي، ولا سيما مع تحقيق مؤشر بلومبرج لإجمالي عائدات السلع في عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 38 % خلال الربع الأول ويتراجع بقية العام ويسجل مكاسب سنوية بنسبة 11 % للعام الثاني على التوالي، ما يمثل أرباحاً جيدة في ظل التأثير السلبي لارتفاع الدولار والخسائر الكبيرة التي شهدتها الأسهم والسندات.

وتوقف ملامح عام 2023 على إيجاد الحلول للعديد من المشكلات التي ما تزال معلقة. وتتمحور معظم تساؤلات التجار والمستثمرين في قطاع السلع الأساسية حول إيقاف الصين العشوائي العمل بسياسة صفر كوفيد التي استمرت فترة طويلة وكيفية تحقيق الانتعاش في المرحلة التالية. وما تزال جهود المصارف المركزية في مواجهة التضخم ومستوى التباطؤ الاقتصادي أو حتى الركود الناتج عنها في دول عديدة أحد أبرز أسباب التقلب والغموض.

وبلغت معدلات التضخم ذروتها مدفوعة بانخفاض أسعار السلع الرئيسية، والتي بلغت أعلى مستوياتها منذ عدة عقود في عام 2022. ويبقى السؤال الأبرز خلال عام 2023 حول إمكانية إعادة هذه المعدلات إلى نسبة 2،5 %، وهو المستوى الذي يتم التسعير وفقه بصفته الهدف متوسط وطويل الأمد لمعدلات التضخم في الولايات المتحدة. وتتواصل التأثيرات السلبية للغزو الروسي لأوكرانيا ومحاولات العالم الغربي التصدي لها على سلاسل التوريد العالمية للسلع الرئيسية؛ بدءاً من النفط الخام والوقود والغاز وصولاً إلى المعادن الصناعية والمحاصيل الرئيسية.

الذهب يسجل مكاسب سريعة في يناير مستفيدا من الزخم الإيجابي خلال ديسمبر الماضي

أولي هانسن

قطاع السلع يحظى بالتمويل

أظهرت صناديق التحوّط اهتماماً قوياً بقطاع السلع الأساسية خلال الأسبوع المنتهي في 27 ديسمبر وفقاً لتقرير التزام المتداولين. وأشار تقريرنا الأخير الذي شمل هذه الفئة من المتداولين أو المضاربين إلى تصرف هؤلاء كمشترين صافيين لجميع العقود الآجلة للسلع الأساسية الـ 24 التي يتتبعها تقريرنا باستثناء واحدة. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي عقود الشراء المجمّعة بنسبة 16 % ليبلغ 1.4 مليون لوت، أعلى مستوياته في ستة أشهر. وساهمت عقود الاستحواذ الجديدة وطويلة الأجل المضافة في ثلثي هذا الارتفاع، في حين جاء الثلث الأخير مدفوعاً بخفض المتداولين لمراكز البيع على المكشوف.

ويمكن إسناد عمليات الشراء في جميع القطاعات باستثناء الغاز الطبيعي إلى تطورات الاقتصاد الكلي عموماً، وفي مقدمتها هبوط قيمة الدولار الأمريكي وظهور توجهات متفائلة حول توقعات الطلب من الصين قبل نهاية العام الماضي. الأمر الذي ساهم جزئياً في الضعف المسجل خلال الأسبوع الفائت مع تراجع المتداولين عن بعض المراكز التي تم اعتمادها مؤخراً.

وتتسم توجهات المتداولين عموماً في بداية العام بالحذر خوفاً من القيام بأي خطوة خاطئة. وبرغم ذلك ربما يؤدي الخوف من تفويت الفرصة إلى تراكم سريع في المراكز التي يمكن أن تصبح عرضةً للمخاطر في حال حدوث أي تغيير في التوجهات. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الآليات على المدى القصير على حركة الأسعار في جميع الأسواق، بما يشبه تغييرات الأسعار التي شهدتها قطاعات الذهب والنفط الخام خلال الأسبوع الماضي.

الذهب يتجه نحو بداية إيجابية

سجل الذهب مكاسب سريعة في مطلع عام 2023 مستفيداً من الزخم الإيجابي في ديسمبر الماضي. ومنح الارتفاع السريع في أسعار الذهب في مطلع الأسبوع الجاري المضاربين على ارتفاع سعر الذهب في يوم الخميس تحذيراً بأن الوقت لا يزال مبكراً للحكم واتخاذ القرار. الأمر الذي أضر بمستويات الإقبال على المخاطر في جميع الأسواق مع ارتفاع العائدات والسندات مقابل هبوط قيمة الذهب، ولا سيما بعد صدور تقرير الوظائف الأمريكية الذي تنشره مؤسسة أوتوماتيك داتا بروسيسنج. وساهم التقرير على نحو غير مقصود في تقليل التأثير السلبي على الأسعار الناتج عن تقرير قوي آخر للوظائف الأمريكية صدر يوم الجمعة. بقيت الأجواء التفاؤلية حول الذهب ثابتة في التقريرين، إلا أن التقرير الأخير أبرز الحاجة إلى أهمية التحلي بالصبر في الوقت الذي يواصل فيه الاحتياطي الفيدرالي توجهه نحو رفع أسعار الفائدة مع بقاء مستوى ذروة سعر الفائدة غير واضح. وبشكل عام، نتطلع للوصول إلى أسعار مناسبة للمعادن الاستثمارية في عام 2023، بالاستناد إلى الركود ومخاطر تقييم سوق الأوراق المالية الناجمة عن ذروة سعر الفائدة النهائية في المصرف المركزي إلى جانب احتمال تراجع قيمة الدولار الأمريكي واستقرار التضخم متوسط الأجل حول مستوى 4 % عوضاً عن مستوى 2.5 % المتوقع.

ونلاحظ استمرار الطلب القوي على الذهب من المصارف المركزية، ما يساهم في إيجاد بيئة داعمة للتجار في السوق. وأعلن مجلس الذهب العالمي عن شراء القطاع الرسمي 673 طناً من الذهب خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي، وهو أعلى رقم تم تسجيله خلال عام واحد منذ عام 1967. ويعزى جزء من هذا الطلب إلى محاولة عدد من المصارف المركزية الحد من انكشافها أمام الدولار. وتساهم سياسات تقليل الاعتماد على الدولار وتزايد الإقبال على الذهب في تعزيز احتمالات شراء الذهب من طرف القطاع الرسمي. كما نتوقع أن تساهم البيئة الاستثمارية الملائمة للذهب في تسجيل زيادة متوقعة لا تقل عن 200 طن في حيازات الصناديق المتداولة في البورصة للذهب على عكس العام الماضي الذي شهد تراجع الحيازات بمقدار 120 طن. وتحولت صناديق التحوّط في مطلع نوفمبر نحو الشراء مع تحقيق الذهب أدنى مستوى له في ثلاث مرات، وهو ما أعطى مؤشراً على تغير الاستراتيجية القائمة في ذلك الوقت، والتي ركزت على بيع الذهب عند بروز أي إشارة على زيادة قوته. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المركز الصافي خلال هذه الفترة من 38 ألف في صافي عقود البيع على المكشوف إلى 67 ألف من عقود الشراء المجمعة في 27 ديسمبر.

النفط الخام يواجه التحديات

انخفض مؤشر بلومبيرغ للطاقة بشكل حاد خلال الأسبوع الأول من التداولات متأثراً بمعدلات النمو العالمية ومخاوف الصين المرتبطة بأزمة كوفيد19- إلى جانب قوة سوق العمل في الولايات المتحدة التي تشير إلى مزيد من ارتفاع أسعار الفائدة، فضلاً عن الطقس الشتوي المعتدل في نصف الكرة الشمالي، والذي تسبب في تراجع الطلب على الديزل والغاز الطبيعي. وتراجعت منتجات النفط الخام والوقود نحو 8 % هذا الأسبوع بسبب استمرار المخاوف المرتبطة بتوقعات الطلب على المدى القريب. وحظي هذا التراجع بدعم من قرار المملكة العربية السعودية بخفض أسعار صادرات النفط الخام إلى أوروبا وآسيا خلال شهر فبراير وسط ضعف الطلب والمنافسة من النفط الروسي الرخيص الذي يبحث عن سوق للتصدير، خاصةً في آسيا.

ونحافظ على وجهة نظرنا بأن النفط الخام سيواجه تحديات في الربع الأول مع تداول خام برنت بسعر أقل من 80 دولاراً معظم الوقت، قبل أن يتعافى ويصل إلى حدود 90 دولاراً بمجرد تراجع تداعيات كوفيد-19 في الصين وانتعاش الطلب الموسمي. ونستبعد بقوة حدوث ركود في الاقتصاد الأمريكي، ونتوقع مساهمة الطلب من بعض أكبر المستهلكين في العالم بدعم الأسعار خلال العام، حيث يبقى العرض مرتبطاً بإجراءات مجموعة أوبك بلس وبعدم قدرة المنتجين الأمريكيين أو عدم استعدادهم لزيادة الإنتاج.

معززاً مشاركته في حملة "لنكن على دراية"

"KIB" يستعرض إرشادات تأمين استخدام البطاقات المصرفية وقت السفر

باسل السويدان

ضمن إطار سعيه لتوسيع برنامجه المجتمعي الخاص بنشر الثقافة المصرفية والمالية بين فئات المجتمع، يواصل بنك الكويت الدولي (KIB) دعمه للعام الثالث على التوالي للحملة الوطنية: "لنكن على دراية"، وذلك من خلال مشاركة مجموعة من النصائح والإرشادات الاحترازية مع جمهوره عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، حول الاستخدامات الآمنة للبطاقات المصرفية أثناء تواجدهم خارج البلاد، لاسيما مع اقتراب موسم العطلة والسفر.

وبهذا الصدد، صرح مدير عام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال، باسل السويدان: "هدفنا من خلال هذه المشاركة الاجتماعية توعية مستخدمي البطاقات المصرفية بجميع أنواعها عن كيفية المحافظة على أصولهم وحماية معلوماتهم ضد مخاطر الاحتيال والاختراقات والسرقة وما إلى ذلك، لذلك، هناك بعض الممارسات التي ننصح عملائنا باتباعها بشكل عام، للوصول للاستخدام الأمثل للبطاقات المصرفية وضمان سرية بياناتها، من بينها على سبيل المثال، تحميل تطبيق "KIB موبايل" وتفعيل خدمة رسائل الإخطارات n–tification أو الرسائل النصية SMS، لمتابعة ومراقبة استخدامات البطاقة والعمليات المصرفية التي تمت عليها، مع حفظ البطاقة بعيداً عن ضوء الشمس المباشر لمنع حدوث أي تلف بها".

مضيفاً خلال هذه المشاركة أنه يجب على مستخدمي البطاقات حفظ أرقامها السرية جيداً، وعدم كتابتها أو مشاركتها مع أي شخص كان على الإطلاق، كما أوصى بعدم مشاركة رموز المرور (OTP) لعمليات الشراء عبر الانترنت، مع تأكيده على أن البنك لم ولن يطلب من عملائه أو غيرهم على الإطلاق أي معلومات أو بيانات شخصية أو سرية مثل أسم المستخدم، أو كلمة السر، أو بيانات البطاقة المصرفية، أو كلمة المرور لمرة واحدة (OTP)، سواء عبر البريد الإلكتروني او عن طريق الرسائل القصيرة أو عبر تطبيق "WhatsApp" أو شفهياً عبر مكالمة هاتفية.

وحذر السويدان كذلك من الاتصال بشبكات الـ Wi-Fi أو أجهزة الكمبيوتر المتوفرة في الأماكن العامة بغرض تصفح موقع KIB الإلكتروني، وتسجيل الدخول للحسابات المصرفية، حيث عادة ما تكون تلك الشبكات والأجهزة غير مؤمنة بصورة كاملة.

وبالنسبة للبطاقات المصرفية بذاتها، لفت السويدان إلى أهمية تأكيد العميل المسافر على صلاحية بطاقاته كافة قبل المغادرة، والتحقق من سريانها طوال مدة سفره، وإذا كانت بطاقة ائتمانية، فلابد أيضاً من ضمان كفاية حدودها، منوهاً بضرورة تواصل العملاء مع KIB لتحديث بياناتهم بصورة مستمرة، وإخطار البنك قبل السفر بالدول المخطط لزيارتها، إضافة إلى تحديد البطاقات المستخدمة، وذلك من أجل تجنب إيقاف أي من تلك البطاقات، علماً بأن بعض من البنوك تقوم بشكل احترازي بإيقافها على الفور لتحمي عميلها عند الشك بإجراء عمليات دفع أو سحب غير مألوفة لدى بعض البلدان على أي من بطاقاته.

وتابع السويدان متوجهاً بسلسلة من التعليمات التي ينصح KIB عملائه بالعمل بها فيما يخص معاملاتهم المصرفية واستخدام بطاقات البنكية خارج دولة الكويت، بدءاً باختيار العملة المحلية للدولة عند أي عملية دفع تجرى عبر أجهزة "نقاط البيع"، وليس بالدينار الكويتي، تجنباً لرسوم الصرف والتحويل الإضافية، والحرص على مراجعة شاشة جهاز "نقطة البيع" والفاتورة حتى يتم التأكد من المبلغ قبل إتمام الدفع، موصياً كذلك بعدم ترك العميل للسطور الخاصة برسوم الخدمة (الـ Tip) أو بإجمالي المبلغ الموجودة على الفاتورة فارغة بدون بيانات، ورسم خط لشطبها لتفادي أي عملية احتيال، مع ضرورة الاحتفاظ بإيصال العمليات المرفوضة، للرجوع إليها إذا طلبها البنك.

داعياً العملاء من باب الاحتياط إلى توخي الحذر من اقتراب أي شخص بمسافة غير آمنة عند استخدامهم لأجهزة السحب الآلي ATM، سواء داخل الكويت أو في الخارج، مع تجنب طلب أي مساعدة من أي شخص ما لإجراء أي عملية على تلك أجهزة، فضلاً عن التأكد من سلامة الجهاز وخلوه من أي أجهزة أخرى غريبة أو غير مألوفة بجانبه أو عليه يكون متصل به، وعدم استخدام الأجهزة المتواجدة في الأماكن الغير عامة أو المظلمة، وعند استخدام الجهاز بشكل آمن، أوصى السويدان بعدم ترك إيصال الصراف الآلي على الجهاز، أما في حال حجزت البطاقة داخل جهاز السحب الآلي ATM خارج البلاد، أوضح أنه يجب على العميل سرعة التواصل مع مركز الاتصال في KIB للتأكيد من إيقاف البطاقة قبل مغادرة موقع الجهاز.

وبعد عودتهم سالمين من رحلتهم الممتعة، أفاد السويدان في نشرته التوعوية بأنه من الأفضل للعملاء تغيير الرقم السري لبطاقاتهم مباشرة، وتعيين بعض الوقت للتحقق من جميع كشوفات الحساب الخاصة بالبطاقات المصرفية بعد ومراجعتها مع الإيصالات والفواتير المدفوعة، إلى جانب الإبلاغ فوراً عند وجود أي تناقضات أو عمليات سحب غير مألوفة أو معاملات مشبوهة.

"الخليج" يطلق حملة لأفضل وأسرع برنامج نقاط في الكويت

في إطار حرصه على مكافأة عملائه، أطلق بنك الخليج حملة لتسليط الضوء على برنامج "نقاط الخليج"، أفضل وأسرع برنامج مكافآت في الكويت، إذ يمكن العملاء من استبدال نقاطهم بتذاكر سفر على متن جميع خطوط الطيران حول العالم، وإجراء الحجوزات الفندقية لدى أكثر من 300،000 فندق حول العالم.

كما يقدم البنك لعملائه مستخدمي خدمة Apple Pay" " فرصة الحصول على 15% استرداد نقدي عند استخدام بطاقات فيزا الائتمانية من بنك الخليج في جميع المطاعم والمقاهي داخل وخارج الكويت وذلك في إطار حرص بنك الخليج على مكافأة عملاءه وتلبية متطلباتهم، بالتوازي مع مساعيه المتواصلة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات، وتوفير تجربة عملاء متميزة

ويمنح برنامج نقاط الخليج العملاء مزايا عديدة، منها: فرصة السفر في أي وقت وإلى أي مكان طوال السنة، وكسب اميال السفر على الرحلات عند استبدال النقاط من شركة الطيران المفضلة لديهم، والحصول على نقاط إضافية عند سداد القيمة المتبقية من الحجز والدخول التلقائي في البرنامج لجميع حاملي بطاقات بنك الخليج الائتمانية، كما أنه لا يوجد حد أدنى للدفع لكسب النقاط واستبدالها بتذاكر سفر مجانية على جميع خطوط الطيران.

وإلى جانب برنامج نقاط الخليج المميز يحرص البنك على توفير فرص متنوعة طوال العام للاسترداد النقدي، وباعتبار أن خدمة Apple Pay" " هي أحدث خدماتنا، وفرنا لمستخدميها فرصة الحصول على استرداد نقدي بنسبة 15%، لجعل عمليات الدفع أكثر راحة وأمانا ومكافأة، مشيرة إلى أن العرض ساري إلى 15 فبراير المقبل، في حين سيتم ايداع قيمة الاسترداد النقدي في بطاقة العميل بحلول 9 مارس 2023.يذكر أن جميع حاملي بطاقات بنك الخليج يدخلون برنامج النقاط تلقائياً ويمكنهم استعراض واستبدال نقاطهم من خلال حساب " الأونلاين " الخاص عن طريق الإنترنت أو تطبيق البنك على الهواتف الذكية.

تتمثل رؤية «الخليج» في أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل في بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء ممتازة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يحظى بها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية بسيطة وسلسة.

ويلتزم «الخليج» بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي والاقتصادي والبيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها إستراتيجياً، بما يعود بالنفع عليه بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام، كما يدعم رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، ويعمل مع الجهات المختلفة لتحقيقها على أرض الواقع.